

نظرة مسيحية في الوطنية

تأليف:

د. صموئيل عبد الشهيد

صادر عن:

صوت الكرازة بالإنجيل

All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا يجوز نشر أو إعادة نشر أو طبع هذا الكتاب بأي طريقة طباعية أو إلكترونية بهدف بيعها أو المتاجرة بها أو وضعها على شبكة الإنترنت إلا بإذن من الخدمة العربية للكراسة بالإنجيل. يمكنك أن تحتفظ بالكتب والمقالات للإستخدام الشخصي، كما يمكنك أن تنسخها لأجل توزيعها مجاناً لتعم الفائدة.

المحتويات

كلمة عابرة
الفصل الأول: الكنيسة في معمعة السياسة
الفصل الثاني: "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"
الفصل الثالث: المسيحية والنقابات والحروب
خاتمة

كلمة لا بد منها

لا تستهدف هذه الدراسة الموجزة أن تقدم حلاً نهائياً هي فيصل القول في قضايا تكاد تستعصي على كل حل. إنما الغرض منها طرح بعض التساؤلات وإلقاء قبسات من ومضات على جوانب مبهمة ما برحت تؤرق ذهن طوائف من المؤمنين المسيحيين وستظل. وكل ما ابتغيه، وأرجو أن أكون قد وفقت، هو معالجة موضوع صنف في مرتبة المحرمات في أدبنا المسيحي العربي حتى لا يكاد كاتب إنجيلي واحد يجرؤ على التعرض إليه خوفاً مما قد يسفر عنه من مفاجآت أو معارضات تلذعه بسياط النقد والتنديد وربما التحذير.

ومع إدراكي خطورة الموقف، فقد رأيت أن أجازف متحملاً وحدي عبء المسؤولية، فأطرح على بساط البحث هذا الموضوع المحرم، لعلني أحطم قوة السحر فأتحرر كما يتحرر غيري من تأثير الخوف أو التوقي فتكون هذه الدراسة خطوة أولى جريئة في درب شائك طويل، والله وحده ولي التوفيق.

نيوجيرزي

ص.ع

الفصل الأول

الكنيسة في معمعة السياسة

المسيحية، في جوهرها وظاهرها، مجموعة مواقف تعبر في صفائها عن الإيمان والعقيدة والممارسة، أي أنها تنطق من خلال مواقف حياتية عن الرؤيا المسيحية للقضايا الدينية والدينيوية. فالمسيحية لم تكن في يوم ما معتممة في برج عالي تطل منه على عالم سعيد خال من المآسي والويلات، بل على النقيض خاضت معركة ضروس في سبيل نصررة الفقراء والمتألمين، وعاشت نكباتهم، وتوجعت لألامهم حتى اتَّهمها أعداؤها أنها ديانة البؤساء والتعساء. ولا ريب أن مواقف المسيح وتعاليمه ووعيه لمشكلات الإنسان، في كل زمان ومكان، وإن كان بعض أرباب الدين قد شوَّهوا هذه الصورة وأساءوا إلى العقيدة.

وإذ لسنا هنا في معرض تأريخ سير نشوء المسيحية وتطورها، أو في تحليل وتعليل مواقفها من جملة قضايا جابهت نموّها وتقدمها عبر العصور لضيق مجال البحث، فإننا لهذا لا بد أن نتناول قضية معاصرة متشعبة الفروع. أصبحت في العقدين الأخيرين مشكلة المشاكل في أوساط طوائف المسيحيين المؤمنين من أبناء الضاد ممن وجدوا أنفسهم يشتبكون مع أنفسهم في حرب أخلاقية روحية ضارية حتمتها عليهم ظروف خارجة عن إرادتهم في مجتمع هبّت عليه عواصف سياسية هوجاء قلبت طائفة من النظم الفكرية والسياسية وحتى الدينية السائدة وتحولت إلى أزمات نفسية وعقائدية تخطت الفرد إلى المجموعة، والمجموعة إلى المجتمع – أي أوساط المؤمنين.

هذه القضية "مفهوم الوطنية"

ولعل الحديث الذي دار بين شابين في أحد المطاعم يعطينا لمحة عابرة عما اعتري هذا المفهوم من تشويش أو على الأقل من تباين في النظرة والرؤيا. قال أحدهما: أنا وطني، أنا انتمي إلى المقاومة الوطنية. أما أنت فسلبي تعيش على هامش الحياة.

-لا، أنا لست سلبياً ولكنني أفهم الوطنية على غير ما تفهمها أنت.

-يعني أنت وطني على طريقتك الخاصة، الطريقة السلبية؟

-لا، أنا لم أقل هذا، أنت مجحف بحقي...

-الوطنية أيها المتفذلك هي كفاح ونضال وبذل دماء غالية، هي صراع مستمر ضد أعداء الأمة والسلبيين ممن يعيقون مسيرة المقاومة، الوطنية هي...

أثار هذا الحديث الذي سمعته صدفة فيضاً من الخواطر، وسألت نفسي،

ما هو مفهوم المسيحية للوطنية؟

طرحنا هذا السؤال وفي ظنّي أن الجواب عنه يسير وفكرت...

أن الوطنية هي محبة الوطن. هذا صحيح ولكن كيف يمكن للمسيحي الملتزم بإيمانه أن يعبر عن محبته للوطن؟ أيكون هذا بمجرد إخلاصه لوطنه؟ وكيف يكون الإخلاص؟ ما معناه؟ ما هو تعريفه؟ ألا يتطلب الإخلاص أحياناً مواقف معينة من شأنها أن تكون سلبية أو على الأقل ايجابية في ثوب سلبي؟ ما هي الحدود التي يتوقف عندها المسيحي ولا يستطيع أن يتجاوزها لأنها تتناقض مع إيمانه وعقيدته؟ وأكثر من ذلك. هل مقومات الوطنية في عرف المؤمن المسيحي هي ذاتها في عرف سواه؟

فجأة أدركت أن القضية أكثر تعقيداً مما كنت أظن وأن تشابكاتها تتعدى النظرة السطحية التي تطرحها الظروف العارضة. وفي مجتمع كالمجتمع العربي حيث تغلب عليه قضية هي من أخطر قضايا التاريخ المعاصر من خلال مشكلة الشرق الأوسط العربية – الإسرائيلية، لا يمكن للمؤمن المسيحي أن يتجاهل أهميتها ومدى تفاعلها مع مختلف الاتجاهات الوطنية والحزبية وحتى مواقف الحكومات التقليدية. والقول التصوفي بأننا غرباء عن هذا العالم نمر به في رحلة عابرة ريثما نستقر في الموطن الأخير، هو قول صحيح من وجهة نظر روحية. ولكن الوجهة الروحية أو الموقف الروحي هو وجه واحد من وجوه وجودنا الفعلي في حدود مجتمع ما. حيث أن هذا الوجود يتخذ واقعاً مستمراً من حيث علاقته بالوطن أو من حيث دوره في رسم صورة أصيلة عن وظيفة المؤمن بل الكنيسة المسيحية من قضايا الوطن ومشكلاته، فإن أي تجاهل لأهمية هذه القضية يسفر عن تعقيدات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية وحتى أخلاقية ذات ارتباط وثيق بدور الكنيسة كقوة فاعلة في المجتمع. وعليه، أصبح من المحتم معالجة هذا الموضوع بكثير من التبصر والوعي من غير إخلال بتعاليم الكتاب المقدس أو تشويهه حقائقه.

فالمسيحي هو مواطن ينتمي إلى بلد ويخضع لقوانينه وتسري عليه شرائع الدستور؛ وكل إجحاف يحيق بالوطن هو إجحاف بحق مواطنيه أيضاً، والكنيسة في العرف الديني هي مجموع أعضائها ومن هنا مهما حاول الفرد المسيحي، أو الكنيسة بأسرها التغاضي عن واقع الأحداث المحدقة بالوطن، داخلية كانت أم خارجية، فإنه لا بد أن يجد نفسه في موقف تحد فيه كثير من مجابهة النفس قد تبلغ أحياناً حد التضحية بالذات.

لقد كان قول المسيح: "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" هو القاعدة الأساسية التي اعتمدها الكنيسة منذ بواكير نشوئها اعتقاداً منها أنها تنقي الكنيسة من شوائب السياسة محافظة على أصالة دورها الروحي والاجتماعي في خدمة الإنسان. والحق يقال أن هذا الموقف في ظاهره لم يجانب الصواب لسببين رئيسيين: أحدهما أن دور الكنيسة في

العصور الوسطى قد تسرّب إليه الفساد حين سعت الكنيسة إلى فرض وجودها السياسي وأغفلت مهمتها الروحية، فطغى الطموح السياسي على أربابها الذين نزعوا نحو السيطرة على الممالك والأمم باسم الدين والحق الإلهي. كان وجه الخطأ في هذا الموقف أن الكنيسة أصبحت آنذاك لعبة في أهواء السياسة بكل ما في السياسة من نفاق وخداع. وبدلاً من أن تكون الكنيسة عنصر تنقية أو الجانب المشرق في دهاليز السياسة وأقبيّة المؤامرات، انساقّت في لعبة الشيطان واستغلت نفوذها لتحقيق مكاسب دنيوية وسياسية وحتى عسكرية. أما وظيفتها الروحية في تلك الفترة فقد أصبحت شعاراً مزيفاً تستغله لبلوغ مآرب مقبّية.

أما السبب الثاني وهو وليد السبب الأول وصنو له: فقد أدى تدخل الكنيسة في شؤون السياسة من غير إدراك واف لمخاطرها وانعكاساتها السلبية على كيان الكنيسة، ومحاولة الكنيسة فرض سيطرتها على طائفة من الممالك والإمارات، إلى خلق جو من الصراع الخفي والعلني ما بين الكنيسة والسلطات المدنية. فأنهك هذا الصراع قوة الكنيسة، واستنزف فاعليتها، وأفقدتها قدرتها على الحركة إذ أصبحت مهمتها متهمّة ومثار شك مما فجرّ عليها ثورة عارمة أفضت بها، فيما بعد إلى الانكماش والتقهقر، وحولها من قوة إيجابية تعمل لخير المجتمع وصالحه إلى تنين جريح يصارع في سبيل البقاء ولا يربأ عن استخدام أشد الوسائل تنكياً خوفاً من تقلص سلطتها وأقول نفوذها.

إن هذه النتائج الفاجعة التي ترتبت عن تدخل الكنيسة في السياسية في العصور الوسطى كانت نتيجة حتمية للفهم الخاطيء لدور الكنيسة في السياسة وللممارسة الدنيوية التي بنت عليها دورها السياسي. فالكنيسة كمؤسسة دينية التزمت في مواقفها بصيغ المؤسسات المدنية وأنظمتها وتبنت أهدافها وشعاراتها. ووجدت نفسها تتمتع بنفوذ أوسع وأكثر خطورة من نفوذ الحكومات إذ امتدت سلطاتها، باسم الدين، إلى ما وراء حدود تخومها الجغرافية حتى شملت كل كنيسة محلية أو طائفة تنتمي إليها، واضطهدت كل فئة أبت الانصياع لاستبدادها. فالكنيسة في عرف أربابها هي الممثل الشرعي للسلطة الإلهية على الأرض قوامه على شؤون الدين والدنيا، سلطتها تفوق سلطة الملوك والأمراء لأنها مستمدة مباشرة من الله، وقد أفضى تطبيق هذا المبدأ إلى تضارب مصالح الكنيسة بمصالح الدولة كان من نتائجه، على المدى البعيد، إخفاق الكنيسة في بلوغ أي منهما.

في إطار هذه الصورة، وبناء على النتائج المفجعة التي أسفر عنها تدخل الكنيسة في السياسة، طرأ على موقف الكنيسة في القرون التالية لحقبة العصور الوسطى تحول جذري في نظرة الكنيسة إلى السياسة؛ فنزعت من ثم، نحو الانطواء على ذاتها بعيداً عن مصطرع السياسة وأهوائها، وفرضت على كهنتها ورهبانها عدم خوض معمعة السياسة بل التسامي فوق الحزازات، والحزبيات والانتماءات التي لا علاقة لها بوظيفة الكنيسة. ولكن هذا الموقف وإن كان يعبر عن الموقف الرسمي للكنيسة، فإن لفيهاً كبيراً من رجال الدين لم

يلتزموا به التزاماً كلياً ولا سيما في العالم الثالث، وفي أمريكا اللاتينية أيضاً؛ مع فارق كبير هو أن مواقف رجال الكهنوت السياسية هي مواقف فردية لا تلتزم بها الكنيسة وإن كان لها تأثير عميق على رعاياهم ومجتمعاتهم.

وباستثناء قلة من الطوائف المسيحية، فإن معظم الكنائس الرسمية قد مرت في مراحل مماثلة لمراحل الكنيسة الكاثوليكية. وإن لم تبلغ في عنفوانها وصولتها مبلغ كنيسة روما. وقد جرت هذه المواقف الويلات على الكنيسة، على الصعيدين الروحي والاجتماعي إذ لم يلبث أن أحاق الجور والتعسف بالطوائف المسيحية غير التابعة لكنيسة الدولة الرسمية فأصاب الاضطهاد فئات مختلفة من الناس فهاجر البعض منهم إلى العالم الجديد طلباً للحرية الدينية؛ واعتصم البعض الآخر بالسرية. ومن وقع في قبضة مضطهديه تذوق صنوف العذاب في غياهب السجون والمعتقلات.

وما إن انقضت غمة الاضطهاد في مطلع العصر الحديث عن أبناء الطوائف المسيحية المختلفة حتى طغت موجة الشيوعية التي ما برحت تنخر في جسم المجتمعات. وأعقبته، من ثم النازية، وإذا بالمسيحيين يسامون أشد ألوان التنكيل على أيدي رجال الحكم في البلدان التي شاعت فيها هذه المذاهب الهدامة. وبالتالي، وجد هؤلاء المسيحيون أنفسهم ضحية طغيان حكم غاشم همّ الأول القضاء على الدين بالقضاء على معتنقيه. وفي مثل هذا الوضع المتأزم يطرح السؤال الخطير: ما هو موقف الكنيسة من السياسة والحكم وما هي الخطة التي عليها أن تلتزم بها في خضم الصراع الناشب بين الجماهير والحكم؟ هل تنضم إلى فريق دون فريق؟ كيف يمكن أن توفق بين وظيفتها الروحية ومسؤوليتها الأدبية تجاه رعاياها؟

هذه هي وصيتي أن تحبوا بعضكم بعضاً كما أحببتكم

يوحنا ١٥ : ١٢

كلمة المسيح إلى رسله الكرام

الفصل الثاني

"أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"

حاول أغسطينوس في القرن الخامس الميلادي أن يميز ما بين مدينة الله "والمدينة الأرضية" على اعتبار أن لكل منهما خصائصها المتباينة التي تميزها عن الأخرى. ولم يكن أوغسطينوس في بحثه هذا إلا المعبر عن موقف الكنيسة المسيحية آنئذ من مفهوم الوطنية الذي اعتمد النظرة التقليدية للآية: "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". إذ رأى المفسرون ومعظم اللاهوتيين في نص هذه الآية إعلاناً صريحاً لفصل الدين عن الدولة وبالتالي لاتخاذ موقف محدد من كل ما له علاقة بالدولة والسياسة.

ولكن المتأمل في نص هذه الآية لا بد وأن يتساءل: أحقاً أراد المسيح أن يحظر على أتباعه التدخل في شؤون الحياة السياسية والإدارية؟ أحقاً أراد المسيح أن يعزل الكنيسة عن خوض معترك جانب مهم من جوانب الحياة؟ في رأيي أن هدف المسيح كان مخالفاً إلى حد بعيد للتفسير التقليدي الذي اصطلح عليه فريق كبير من المفسرين وذلك لعدة أسباب:

أولاً: إن المسيحية هي جزء من الحياة، بل هي أكمل وجه من وجوهها لأنها ممارسة عملية للإيمان والعقيدة؛ ولأنها ممارسة فعلية وعملية فلا بد أن تخلف أثراً عميقاً في حياة الناس وواقعهم. وهذه الواقعية المرتبطة بشؤون الدنيا والآخرة معاً لا يمكن أن تحدث في فراغ، كما لا يمكنها إلا أن تمس أحوال الأمم والشعوب التي تعتنقها. فهي فضلاً عن كونها ديناً وعقيدة وإيماناً فهي تشتمل على قيم أخلاقية، ومقاييس أدبية ضابطة للسلوك الفردي والجماعي. وهذه القيم لا يمكن تطبيقها في فراغ.

ثانياً: قال المسيح موجهاً حديثه إلى المؤمنين: "أنتم ملح الأرض فإن فسد الملح فبماذا يملح". إن نظرة المسيح كانت أكثر شمولاً لمناحي الحياة مما يرتئيه بعض اللاهوتيين. ففي قوله: "أنتم ملح الأرض" لم يترك مجالاً لأي سوء فهم، أو تأويل غامض للغرض من دور المسيحيين في الأمم والدول التي ينتمون إليها. لأن المسيحية، في سعيها الروحي والعملية، تشكل الصورة الحقيقية للغاية من وجودها. إنها صورة حية عن الدعوة للإنصاف الاجتماعي التي نجد بذورها في أسفار عاموس، وهوشع وأشعيا، وميخا؛ وملاحم منها في سفري أرميا وحزقيال. بل إن جملة مواقف المسيح كانت تعرب بصراحة عن دعوة حض لإحقاق العدل الاجتماعي والفردي النابع من سيادة حكم وإله عادل. لهذا لا يجوز أن يقتصر أثر المسيحية والمسيحيين على فئة دون فئة أو على ناحية من الحياة دون أخرى. أي تحديد ضيق للمسيحية معناه تجميد فاعليتها، وهو أمر يتنافى مع طبيعتها. وكون

المسيحيين ملح الأرض، يلقي عليهم تبعة جلى عبر عنها المسيح في الجزء الباقي من نص الآية حين قال "وإن فسد الملح فبماذا يملح؟ صحيح أن المسؤولية الروحية هي الصفة الأغلب على العمل المسيحي، ولكن أليست السياسة والوطنية وشؤون الدولة هي وجوه حقيقية من وجوه الحياة أيضاً؟

ثالثاً: إن تصوري لعبارة "أعطوا ما لقيصر لقيصر" لا يعني اتخاذ موقف مناقض للقيم الروحية. فالمسيح، كما أرى، حثّ المسيحيين على القيام بمسؤولياتهم تجاه دولتهم وشعوبهم شريطة أن لا تتناقض هذه المسؤوليات مع القيم الروحية المسيحية فالمسيحيون منذ القرن الأول حتى القرن العشرين قد وقروا شرائع دولهم، واحترموا القوانين. فالتصرف المسيحي في الدرجة الأولى هو تعبير عن القيم الروحية الداعية إلى المحبة والعدل. ومن هنا، فالنظرة المسيحية إلى الدولة والسياسة والوطنية مبنية على جوهر تلك القيم. نحن نفي بمسؤوليتنا بل من واجبنا أن نفي بها تجاه أمننا وشعوبنا طالما تلك المسؤوليات لا تتنافى مع إرادة الله في حياتنا. هذا ما فعله بطرس الرسول في مجابته مع رؤساء الكهنة والفريسيين. لا يحق للمسيحي مثلاً أن يتمرد على حكم دولته الشرعي رغبة في الثورة والعصيان. ولكنه أيضاً لا يستطيع أن يخضع لأمر الدولة بالكف عن عبادة الرب، والتبشير بانجيل المسيح؛ لأن شريعة الله أسمى وأعظم وأوجب بالطاعة من قوانين الدولة المرعية المخالفة لحكم الله. لقد رفض المسيحيون عبر العصور أن تستحوذ الدولة على كل ولائهم، ولا سيما إن كان هذا الولاء يتضارب مع أوامر الله ونواهيته. وكثيرون من المسيحيين قد لاقوا حتفهم في المعتقلات النازية والشيوعية مفضلين ذلك على أن يعطوا لقيصر ما هو من حق الله. فالقول "أعطوا ما لقيصر لقيصر" يتفق مع السياق المسيحي العام للولاء الأصيل؛ إنما ليس هو ولاء أعمى أو مطلقاً إذ أن المسيحي يرفض كل مطلب يتعارض مع إيمانه وضميره، لأن حق الله هو واجب من حق القيصير.

رابعاً: من حق المسيحي بل من واجبه أن يسهم بكل إمكانياته في بناء مجتمعه وتطويره؛ ويجب أن تكون أبواب العمل مشرعة في وجهه وفقاً لأهليته وجدارته. فخير للوطن أن يكون على رأسه رؤساء وملوك وقادة مؤمنون يخافون الله، ويعملون بمقتضى شريعته من أن يتولى شؤون الناس قوم لا يفرقون بين الحق والباطل، همهم من دنياهم سلطة غاصبة ومال حرام، وطغيان عات. فحين يتولى مؤمن مخلص مركزاً مرموقاً في الدولة، ويقوم بمسؤولياته بمثالية المسيحي الواعي لقيمه يصبح هذا المسيحي خير مثال يحتذى به، ولعله بحكم واجباته، وبمجرد وجوده يضحي عنصراً فاعلاً في البيئة المحيطة به يتمكن معه من خلق روح مسؤولة لدى بعض المتهاونين ممن اتخذوا من وظائفهم وسيلة لتحقيق بعض مآربهم الشائنة. على جميع المسيحيين في مختلف ظروفهم أن يعملوا جاهدين في سبيل تقريب نظام دولهم وأسلوبهم مما هو منسجم مع القيم الإلهية للحياة الإنسانية.

إن الناس في الأغلب يسировون على دين ملوكهم؛ فإن صلح السلطان احتذوا به وهابوه، وإن فسد ضلوا واستهانوا به لهذا، لا غرابة أن يحذو الموظفون المرؤوسون حذو رئيسهم أو قائدهم في أخلاقهم، وتصرفاتهم، ومواقفهم. لذلك لست أرى أي مشكلة في خوض المؤمن معترك السياسة أو تبوء مركز رفيع في الدولة شريطة أن لا تفسده أو تفضي على قيمة الأخلاقية.

لا شك أن الصراعات السياسية تتخذ أشكالاً وصوراً مختلفة بعضها يبعث على الاشمئزاز والاحتقار، والبعض الآخر مثال فخر واغتباط. والحق يقال، أن أي سياسي مثلاً يحاول أن يحتفظ بمستوى أخلاقي رفيع لا بد وأن يجابه طائفة من المشكلات والأزمات الضمائية، لأنه يبحر في محيط هائج. وإن لم تكن سفينة حياته متينة أشد المتانة فإن الأمواج العابثة تجرفها وتغرقها أو تحطمها على صخور المآمرات. من هنا، يجب أن يتمتع المؤمن بصلابة أخلاقية؛ ولا يمكنه أن يستحوذ على هذه الصلابة أن لم يحظ بقوة روحية داخلية أو قوة المسيح الذي وعد أن يكون معنا ملازماً لنا، حافظاً لقيمنا التي هي قيمه أيضاً. والشرط الأوحد هو أن لا نتخلى عنه بل نتمسك به بصدق وإيمان نسترشده في حياتنا، ونستهديه في كل خطوة نقدم عليها.

ولكن ماذا يكون موقف الكنيسة والمؤمنين في دولة خرج حكامها على كل تشريع ودين، وانحرفوا عن الحق والإنصاف؟

وإذ صح القول أن الكنيسة تلعب دوراً هاماً في تطوير المجتمعات على الصعيدين الروحي والاجتماعي، فإنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمام مظالم الحكم وديكتاتورية السياسة. فالظلم بطبيعته إجحاف بحق الحياة والعدالة، واستخفاف بحرية الإنسان. ينص العهد القديم على حق اليتيم والأرملة والبائس والفقير، ويندد بالطغاة الجائرين الذين استغلوا الضعفاء وسلبوه مال المسكين، فصب الرب عليهم جام غضبه سواء كانوا ملوكاً أم أغنياء، حكماء أم قضاة. ونهج المسيح في أقواله وحياته على منوال روح العهد القديم، فكان نصير البؤساء والمظلومين مما أثار عليه حفيظة الحكام من ولاة ورجال دين. فقد أدرك بثاقب بصيرته رياءهم فنعتهم بأولاد الأفاعي، واتخذ منهم موقفاً سلبياً لأنهم أبوا أن يقوموا اعوجاج قلوبهم، والتواء سرائرهم.

والكنيسة ككل، يمكنها أن تتخذ أحد الموقفين: إما أن تندد بالظلم والتعسف تبرئة لنفسها من الموافقة الضمنية من المشاركة في ارتكاب هذه الجرائم، سياسية كانت أو أخلاقية أو تلجأ إلى الصمت أو الموافقة الصريحة على خطط الدولة وسياستها؛ وبذلك تسير السلطة الدينية في ركاب السلطة الزمنية على حساب الشعب المظلوم.

إن مقاومة الكنيسة لطغيان الحكم، مدنياً أو عسكرياً، لا يعني تسلم الكنيسة لزام السلطة المدنية؛ وإنما هو موقف أخلاقي على اعتبار أن المسلك السياسي أو التطبيق التشريعي يتناقض مع القيم المسيحية، ويتعارض مع ما يدعو إليه الكتاب المقدس من رحمة، وعدل، وإنصاف، وحق، وخير. فالدولة قد نشأت لغرض النظام، وإحقاق العدل؛ فأن أخفقت الدولة في ممارسة صلاحياتها، وأخلفت في تطبيق شرعة الحق فإنها تكون قد فشلت في تحقيق وظيفتها الأساسية وهي المحافظة على كرامة الإنسان وحرية.

تختلف الدولة في فلسفتها التطبيقية للسياسة عن نظرة الكنيسة أو المؤمن إليها، ويمكن حصر هذه الاختلافات في النقاط التالية:

أولاً: تميل الدولة إلى اعتبار سلطتها وقوتها متفوقتين بينما الكنيسة والمؤمن مدينان بولائهما المطلق لله وحده.

ثانياً: اهتمت الدولة الرئيسي مقصور على مجتمعها الوطني بينما يحلم المؤمن بمجتمع عالمي يسوده الإخاء ايماناً منه أن الناس جميعاً يحظون بمحبة الله. لهذا كان موت المسيح على الصليب لفداء العالم بأسره وليس من أجل فئة أو شعب خاص.

ثالثاً: إن مطلب الدولة الأخلاقي الأول هو المحافظة على العدل والأمن، بينما يرى المؤمن أن أسمى واجباته هي في محبته لله ولأبناء الجنس البشري.

رابعاً: قد تجد الدولة نفسها أحياناً ملزمة على استخدام القوة القسرية لتطبيق النظام. وفي طوق المؤمن أو الكنيسة أن تتقبل في بعض الأحوال أشكال القوة القسرية كأمر حق وضروري؛ ولكن الضمير المسيحي يثور أيضاً على بعض تطبيقات هذه القوة إن اتسمت بالظلم. فالقمع الجسدي مثلاً قد يكون له ما يبرره ولكن لا يجب استخدامه إلا عند الضرورة القصوى وضمن حدود العدل والحق علماً أنه لا توجد دولة من غير رجال أمن لحماية مواطنيها.

يدرك المؤمن أنه لا توجد دولة كاملة.

ولكنه يدرك أيضاً أن المجتمع سواسية في نظر الله. هذه هي الديمقراطية. وبناءً على هذا، يتوجب أن يتساوى الجميع في نظر القانون وفي الحقوق السياسية. هذه قيمة روحية وأخلاقية وسياسية. لا ريب أن المؤهلات العلمية والعقلية والمهنية تميز بين إنسان وإنسان، ولكن هذا التمييز في جوهره هو تمييز شكلي لا يجب أن يؤثر على ديمقراطية الحقوق الإنسانية. من العدالة أن يحظى كل امرئ بنفس الفرص التي تتاح لسواه وكما أن الجميع سواسية في نظر الله فعلى التشريع البشري المنصف أن يستمد مضمونه، في جوهره، من هذا الحكم غير المتحيز.

إن المسيحية تؤمن بالديمقراطية وبالعدالة، وبالحرية الفدية شريطة أن لا تكون هذه على حساب حقوق الآخرين، لأن جميع الشرائع البشرية مستمدة في جذورها من:

أولاً: الدين الطبيعي الذي غرسه الله في الإنسان منذ هبوط الوحي وقبل سن الشريعة، وكان الضمير والعقل قوامين عليه.

ثانياً: الشرائع الإلهية ومبادئها العامة التي استوحت منها الدول قوانينها.

ولكن قد ينوه البعض قائلاً: إن مفهوم النظام والعدالة مفهوم نسبي وما يراه قوم نظاماً قد يكون في عرف الدولة فوضى. ثم ألم يحضّ الكتاب على إطاعة الرؤساء والملوك لأنهم معينون

من قبل الله؟ إن الإجابة عن التساؤل الأول لا يشكل في جوهره معضلة في نظري، لأن القيم المسيحية كما نص عليها الكتاب المقدس، يمكن أن تكون المقياس الثابت الذي تقاس

عليه أخلاقية السياسة، وتصرف الحكم. فالقضاء يقوم على الإنصاف والسياسة تسعى

لصيانة كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة. والعقاب هو جزء من حق القضاء العادل.

هذه جميعها مبادئ كتابية أقرها الشرع الإلهي. وفي إطار هذا المفهوم في أخلاق الحكم

والسياسة تستطيع الكنيسة ككل، والمسيحيون كأفراد، أن يلتزموا بمواقف معينة من الحكم

والسياسة، إذ يتوافر لديهم المقياس الأخلاقي المعتمد في الشرع الإلهي. ومن هنا فدعوة

المؤمنين، أصحاب القيم، على العمل في حقل الحكم والسياسة هي دعوة مشروعة

وضرورية

لأنهم ملح الأرض.

أما موضوع إطاعة الملوك والرؤساء، الصالح منهم والطالح، فهو أكثر تعقيداً والإجابة عنه تقتضي قناعة شخصية وإدراكاً واعياً واقعياً لمتطلبات الظروف وأحوال الدولة. إن التاريخ حافل بأحداث جسام مرت في حياة الأمم والشعوب ممن قاسوا من طاغوت حكام عتاة كنيرون وهتلر وستالين وسواهم. فماذا يكون موقف الكنيسة بجملتها، والمسيحيين كأفراد متن مثل هؤلاء الحكام؟ يرى البعض أن القضاء عليهم بل اغتيالهم ينقذ البشرية من ويلات رهيبية، فيكون التضحية بفردي، إنقاذاً لحياة الأمة لخيرها. بل إن القضاء على مثل هذا الطاغية هو الوطنية بعينها لأنه يحرر البلاد وربما البشرية من مطامع وشر

هذا الطاغية. ولعل هذا الاعتقاد بالذات هو الذي حدا بشخصية مسيحية لاهوتية شهيرة مثل بونهوفر للتأمر على حياة هتلر.

وفي رأي البعض الآخر أن التأمر والثورة والاعتقال هي تجسيد حي للعنف، والكتاب المقدس يؤكد بصراحة أن القاتل بالسيف بالسيف يقتل. ثم أليس جوهر المسيحية يقوم على المحبة؟ ألم يبشر المسيح بمحبة العدو ومباركة اللاعن و الصلاة من أجل المسيء إلينا؟ فما بالنا ننزع إذا نحو العنف والتأمر والاعتقال؟ ألم يصرح الرب في كتابه العزيز "لي النعمة أنا أجازي يقول الرب؟".

إن ما أعرضه من رأي في الفقرات التالية يعتمد الاجتهاد الخاص، وقد يجانبني الصواب في ما أبدية؛ علماً مني أن لفيفاً كبيراً من المؤمنين المسيحيين يرفضون حتى مبدأ البحث في هذا الموضوع، لأننا في اعتقادهم غرباء في هذه الأرض وعابرو سبيل، وعلينا أن نتحمل ما نعانيه من فواجع بصبر جميل مهما كان، الثمن ففي رأيي:

أولاً: إن على الكنيسة والمسيحيين التنديد بالمظالم الغاشمة التي تصدر عن الهيئة الحاكمة في الدولة فإن من واجب المسيحي أن يسعى أولاً، وباهتمام بالغ، إلى تصحيح المظالم بجميع الوسائل الشخصية والسياسية، وإن الحكومة أو الحاكم يفترض فيه أن ينفذ بحق وعدل شريعة الانصاف ولكنه إن حاد ونزح نحو الظلم والاستغلال والديكتاتورية والعقل فإنه يخرج بذلك على إرادة الله، وكل ما هو خارج على إرادة الله مدعاة لرفض المؤمن واستنكاره، إذ لا يمكن للمؤمن الرضى بما هو مخالف لإرادة الله وهذا لا يقتصر فقط على تصرفات الحاكم بل على كل ما من شأنه أن يتناقض مع المشيئة الإلهية. إذ كيف للمؤمن أن يستنكر الخطيئة ولا يندد بمرتكب المظالم؟ ولعل يوحنا المعمدان هو خير مثال على موقف المؤمن يحثنا على الانصياع إلى الحاكم، ولكن الكتاب المقدس يطلب منا أن نمارس قيمنا الأخلاقية المسيحية.

ثانياً: إن أخفق التنديد فالتظاهر السلمي أو المقاومة السلبية قد تكون الخطوة التالية. إن الهدف من هذه الحركة هو تحذير الحكم من الحالة المتردية التي أشرفت عليها البلاد. فالمسيحي يبذل كل جهد ممكن لتفادي كل ثورة دموية باستخدام وسائل شريفة فعالة، لأن كل ثورة تسفر عن سفك دم وحقد. وغالباً ما تحطم الثورة أكثر مما تبني. لهذا يسعى المؤمن لأن يكون قوة مصالحة عاملة على إزالة أسباب الثورة للحيلولة دون نشوبها وللمحافظة على العدالة والنوايا الطيبة في حالة حدوثها. إن من حق كل مؤمن مسيحي ناضج أن يعمل على تطوير نظام اجتماعي صالح يرفع حقوق الأفراد بالتساوي، وينمي روح المسؤولية في نفوسهم.

ثالثاً: إن لم تجد المقاومة السلبية نفعاً فمقاطعة مصالح الدولة أو العصيان المدني قد يكون أداة فاعلة في تحقيق بعض الأهداف. والعصيان المدني هو وليد قناعة فردية وليس موقفاً كنسياً رسمياً؛ وعلى سبيل المثال موقف الذين رفضوا الاشتراك في حرب فيتنام. والغرض من هذا كله منع نشوب حرب أهلية أو ثورة دموية تنشر الخراب والدمار.

رابعاً: في أقصى الحالات وبعد استنفاد كل وسيلة سلمية قد يكون قلب نظام الحكم هو السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد من تعنت الظالم وجبروته وديكتاتوريته على أن لا تكون تلك الثورة أو ذلك الانقلاب سوى خطوة إعدادية نحو تطبيق إيجابي للقانون والعدالة.

أنا أدرك سلفاً أن هذا موقف ممقوت لما قد يترتب عنه من عنف أحياناً، ولكن لسوء الحظ قد يكون في بعض الظروف هو السبيل الوحيد لتفادي أهول الكوارث والمآسي. ولا يعني هذا أن على الكنيسة أن تسهم في عملية الانقلاب بل هو موقف فردي ناجم عن اقتناع ذاتي بضرورة هذا الانقلاب وإلا فعلى المواطن المسيحي إن لم يكن مقتنعاً بصوابية هذه الخطوة، أن يمتنع عن الاشتراك فيها.

هذا اجتهاد خاص قد تخالفني فيه الأكثرية المسيحية، ولست أدعي أنني بلغت فيه حد اليقين.

الفصل الثالث

المسيحية والنقابات والحروب

من القضايا الشائكة التي تستأثر باهتمام المؤمنين المسيحيين في مجتمعاتنا العربية قضية الانتماء إلى النقابات العمالية، وما قد ينجم عن هذا الانتماء من مشكلات ومتاعب سياسية، وأخلاقية، وضمانية.

إن الهدف من تأسيس النقابات هو المحافظة على حقوق العمال من جشع أرباب العمل. وهذا هو هدف نبيل بحد ذاته ولا سيما في المجتمعات الديمقراطية حيث يتعذر على الحكومات التعدي على الحريات التي يكفلها القانون، أو التدخل في شؤون المؤسسات، ما لم تخل هذه المؤسسات بأحكام الدولة المرعية. ولكن النقابات التي اتسعت مجالات صلاحياتها أصبحت قوة رهيبية يسخرها أرباب السياسة من أجل تنفيذ أهداف ومآرب شخصية وعلى الأخص في أثناء المعارك الانتخابية أو لتطبيق سياسة معينة ترعب الدولة في فرضها على الأمة.

فما هو موقف المؤمن المسيحي والكنيسة في هذه الحالة؟

إن الكنيسة في الدرجة الأولى تؤيد واجبات العمال وتدعم حقوقهم، وتمجد العمل من حيث هو طاقة إنتاجية، وتطالب بالإنصاف في دفع الأجور، وحق تأسيس النقابات شريطة أن لا تصبح النقابات ألعوبة في أهواء السياسة، وأداة طيعة في خدمة القائمين عليها. ومن حيث أن الكنيسة هي لكل الطبقات الاجتماعية لا يجوز من ثم، أن تتحيز إلى فريق دون فريق من غير عدل، بل تسعى جاهدة إلى تقريب وجهات النظر بين أرباب العمل والنقابات لكي لا تكون هناك فئات مظلومة أو منبوذة. بمعنى آخر تعمل على خلق توازن عادل بين الفئتين المتنازعتين.

ومن حيث المبدأ فإن انتساب المؤمن إلى نقابة أمر مشروع، بل حق من حقوقه بحكم القانون، وفي حدود دستور دولته. وأكثر من هذا، وبناء على قاعدة "أنتم ملح الأرض" فإن من واجب المؤمن المؤهل أن يسعى إلى تسلم مراكز قيادية في النقابة لأنه أجدر من سواه في المحافظة على أهداف النقابة الشريفة ونقاوتها من شوائب السياسة. إن القيم الأخلاقية المسيحية التي يتمتع بها المؤمن خير ضمان على نزاهته وحسن بلائه، فلا يفترط في حقوق رفاقه العمال ولا ينتسب أيضاً بمطالب مجحفة. إن وجود لفيف من المؤمنين المسيحيين على رأس قيادات النقابات العمالية يحفظ النقابات من التردّي في مستنقعات السياسة، ويولد استقراراً في طبيعة العلاقات القائمة بين المؤسسات والعمال.

إذاً، ومن حيث المبدأ أيضاً، فإن كلاً من الكنيسة والفرد المسيحي لا يجد ضيراً من الانتساب إلى نقابة، والعمل على تطوير مصالحها من غير أغماط في حق أرباب العمل.

ولكن كيف يتصرف في حالة نشوب نزاع بين المؤسسات والنقابات؟ هل ينضم إلى المتظاهرين أو المضربين بحكم انتمائه إلى النقابة أم يتمرد على موافقها؟ هل الحياد في هذه الحالة سياسة حكيمة أم مظهر من مظاهر الهزيمة؟ وكيف يمكن للمؤمن أن يوفق بين نزاعه المسالمة وولائه للنقابة؟

إن السؤال الأول الذي على المؤمن المسيحي أن يطرحه على نفسه: هو هل هذا الإضراب أو المظاهرة قائمة على مطالب عادلة؟ بل ما هو الغرض من هذا الإضراب، أهو لتحقيق مكاسب شخصية لتوطيد زعامة القياديين النقابيين؟ هل هذه المظاهر خاضعة لأغراض حزبية مشبوهة لا تستهدف حقاً مصالح العمال؟ هل هناك غايات خفية تكمن وراء هذه الإضرابات لإثارة الاضطراب والفوضى؟

إن تحري الأسباب الحقيقية لكل اضراب يسعف المؤمن على تحديد موقفه من سياسة نقابته وعلاقتها بأرباب العمل فإن تبين له أن دواعي هذا الإضراب مثار شك فعلية أن يمتنع، على أقل تقدير. عن الاشتراك فيه لأنه في أساسه لا يخدم مصلحة الحركة العمالية، ولا يحفل بالمحافظة على حقوقهم، بل يرمي إلى تحقيق مكاسب لا يرضى عنها ضمير المؤمن.

أما إن كانت دواعي الإضراب عادلة، وقد أخفقت كل الوسائل الأخرى لإيجاد حل أو حلول للخلافات بين الفريقين لا مانع أن يسهم المؤمن في هذا الإضراب طالما أنه يتخذ مظهراً سلمياً، إذ لا يجوز للمؤمن أن يتمتع بالنتائج الإيجابية التي يسفر عنها الإضراب، إن كانت على صعيد رفع الجور أو الفوائد والضمانات الصحية، أو سواها من الحقوق العادلة المشروعة التي كابد زملاؤه أشد المشاق في تأمينها بينما التزم هو جانب الحياد من غير أية مشاركة ايجابية. في رأيي أن مثل هذا الموقف هو موقف انتهازي ينم عن روح أنانية ولا سيما إن كان المؤمن مقتنعاً بعدالة القضية.

من المؤسف حقاً أن لفيماً كبيراً من المؤمنين المسيحيين يعتقدون أن المظاهرات، كل المظاهرات والإضرابات هي من عمل الشيطان. أنا لست أنكر أن مجموعة كبيرة منها تحركها أصابع مشبوهة هي في الواقع أصابع الشيطان، وإنها في كثير من الأحيان تفضي إلى العنف وسفك الدماء. وهو أمر يستنكره كل مسيحي أيما استنكار. غير أنه من خطل الرأي أيضاً تعميم هذا الحكم على كل اضراب أو مظاهرة، لأن نزاع الاستغلال لدى فريق من أرباب العمل هي جزء من عملية التنافس بين الشركات الضخمة والمصانع والمؤسسات، والضحية في معظم الأحيان هو العامل لهذا على المؤمن، كما أرى، أن يسهم

بطريقة ايجابية سلمية في أي اضراب يعتقد جازماً أنه عدل وحق وشريف، ولا يكون كمثل صديق لي أرى أن يشترك في اضراب سلمي على الرغم من وضوح عدالته، وعندما سألته عن دواعي اقتناعه كان جوابه:

-إنني مؤمن مسيحي ولا يجوز لي أن أنضم إلى مثل هذا الإضراب
-فأجبتة:

-هل أنت عضو في النقابة؟

-نعم.

-أمقتنع أنت بعدالة قضية النقابة وشرف أهداف الإضراب؟

-نعم، ولكني لا أؤمن بالإضراب.

-ولكن كيف تتصرف إن حصل المضربون على حقوقهم؟ هل تقبل أن تتمتع بهذه الحقوق؟

-لم لا؟

-كيف يجوز لك أن تتمتع بحقوق رفضت أن تسهم في الحصول عليها وتركن سواك يخوضون معركتها بينما وقفت، كأني انتهازي، تنتظر نتائج الإضراب لتستغل ثماره

-لا، لا، إنما اعتبر أن هذه النتائج، إن تحققت، هي من نعم الرب عليّ.

هناك كثيرون من المؤمنين المسيحيين يستخدمون هذا المنطق الملتوي، ويتجاهلون أن الاستغلال المعنوي، والانتهازية الأخلاقية هما كأية خطيئة أخرى ترتكب في حق الله، فضلاً عن أن هذه المواقف تعكس صورته المقيتة عن القيم الأخلاقية التي ينادي بها المؤمنون.

وبدلاً من كونهم شهادة حية عن الحق المسيحي يصبحون نموذجاً سيئاً للمؤمن. وتفقد شهادتهم فعاليتها. وما ينطبق على المؤمنين المسيحيين ينطبق على موقف الكنيسة الرسمي، فالكنيسة هي داعية حق وإنصاف ومن طبيعة قيمها أن تعمل في سبيل خلق مجتمع متوازن يتمتع أفراده بحقوق متساوية. بقول بولس الرسول في رسالته إلى أهل كورنثوس ٤: ١ "أيها السادة قدموا للعبيد العدل والمساواة عالمين إن لكم أنتم أيضاً سيدياً في السموات".

هذا وصيته صريحة بممارسة العدالة والمساواة في حقبة من التاريخ كانت فيها الطبقة هي السمة الغالبة على المجتمع ومع ذلك فإن القيم المسيحية في نظر بولس كانت أسمى من كل عرف وتقليد. ويمكن لهذا المبدأ أن يسود الوشائج التي تنظم علاقات أرباب العمل بالعمال، وبالتالي يمكن للكنيسة بما تتصف به من عدل وعدم انحياز أن تلعب دوراً بنّاءاً لتعميق هذه القيم وتطويرها لخلق جو موائم من التفاهم من غير إجحاف بحق أي من الفريقين إذ على الكنيسة أن تعي طبيعة العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية القائمة بين الطبقات. أما القياس الذي اعتمده بولس في هذه الدعوة فقد لخصه في الشطر الأخير من النص المقتبس.. "عالمين أن لكم أنتم أيضاً سيدياً في السماوات". ولعل هذا التذكير وحده يجعل من المؤمنين المتولين مناصب ذات فعاليات سياسية أو اقتصادية، أكثر تقديراً واعتباراً لإنسانية الإنسان وحقوقه العامة والخاصة، ويضفي على الكنيسة ككل صورة إنسانية تشع

حناناً وإنصافاً ورحمة.

ثم إن كان مبدأ العدالة عنصر جوهري في قرارات الكنيسة والمؤمنين المسيحيين من جملة قضايا وطنية وسياسية، فإن هذا المبدأ يزداد خطورة وأهمية في موقف الكنيسة وجماعة

المؤمنين من الحرب. فالكنيسة، مبدئياً، لا تعارض الحرب العادلة ولكنها تستنكر الحقد الجاثم على صدور الناس فيمنعهم من ممارسة المحبة فالمسيحية، في جوهرها، محبة وسلام ترفض كل أشكال العنف وصوره فمنذ الليلة التي ولد فيها المسيح هتف جوق من ملائكة السماء قائلين "وعلى الأرض السلام". غير أن أهواء الإنسان ومطامعه وجشعه غلبت على دعوة السلام التي نادى بها المسيح إذ أصبحت أداة خطيرة في يد ابليس يسخرها في سبيل تحقيق مآربه التي تتناقض جملة وتفصيلاً مع إرادة الله ومحبته. فبات يتعدّر على المؤمن، في كثير من الأحيان، أن يميز ما بين الخطأ والصواب، بين الظالم والمظلوم، لأن الحقيقة قد ضاعت معالمها أو اكتنفها الغموض وكأنها أصبحت قاسماً مشتركاً بين الظالم والمظلوم. وإن نشبت حرب الطرفين فإن كلاً منها يدعى أنه صاحب الحق المهدور وإن الآخر هو المعتدي. في مثل هذه الحالة يصبح الخيار عسيراً. وما لم تتوافر أدلة قاطعة على جناية المعتدي، فإن الموقف يزداد تعقيداً إذ أن كل طرف لا بد وأن يخلق تبريراً لاعتدائه.

إن الحرب مصدر شرور وويلات ولا سيما في عصر تطورت فيه التكنولوجيا العسكرية إلى حد رهيب فلم تبق بقعة من بقاع الأرض تعجز الصواريخ والقنابل عن بلوغها. وقد أفضى التنافس الاقتصادي والعسكري بين الدول إلى خلق جو مرعب من

الخوف والتوقع المفرع لدى عدد كبير من الدول الصغيرة التي تنقصها الخبرة، والتقنية والموارد الاقتصادية والمالية والبشرية، والتي يمكن أن تتعرض في أي وقت إلى هجوم عدائي من دولة طامعة في توسيع حدود سيطرتها، لسبب أو آخر. فكيف يتصرف المؤمن في مثل هذه الحالة؟ وما هو دور الكنيسة في معترك جنون القتال؟

إن بعض المسيحيين يعتقدون أن الحروب والتأييد الأخلاقي لها يتناقض مع تعاليم المسيح، لذلك يجب على الضمير الإنساني أن يستنكرها. هذا حق لا جدال فيه لأن المسيح نفسه قال: "طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله يدعون". بيد أن السؤال الذي يجدر طرحه في مثل هذه الظروف هو: من هو المعتدي؟ أولتي هي المعتدية أم المعتدي عليها؟ في الإجابة عن هذا السؤال حل لمعظم المشكلة الأخلاقية. لأن الموضوع بجملته لا يقتصر على مجابهة فردية بين خصمين متنازعين إنما يتعلق بمصير أمة بأسرها. فالمؤمن كفرد يمكنه أن يتحمل كل صنوف الاضطهاد وينقبّلها برحابة صدر شهادة منه على إيمانه المسيحي ومحبه الأصيل، بل أنه يبذل كل جهد لإزالة دواعي الخصام حتى لو استدعى الأمر التنازل عن بعض حقوقه المشروعة. ولكن إن كانت القضية هنا ترتبط بمصير الأمة ومستقبلها، وإن كان تخاذل المواطنين عن الدفاع عن أرضهم وأسرهم وعائلاتهم قد يسفر عن انهيار الوطن ووقوعه تحت رحمة حكم العدو، فإن الموقف في مثل هذه الحالة يستدعي نظرة أكثر شمولاً من التشبث بالرؤيا الفردية. من هنا أصبح الوطن من الضروري تحديد من هو المعتدي. وإن اتضح للمؤمن أن الوطن في حالة دفاع عن النفس وإن الجهود التي تضافرت لإحقاق السلام قد أخفقت فأنا لا أرى أي تعارض بين دعوة المسيح إلى المحبة والصفح عن الإساءة وبين احترام المؤمن لكرامة وطنه والدفاع عن أرضه وبلاده.

والواقع أن خوض المؤمن للقتال في حالة الدفاع عن النفس والاشتراك في حرب عادلة ولا سيما على صعيد الوطن هو واجب أخلاقي واجتماعي، هذا إن أخفق كل حل سلمي آخر وأصبح لا مناص من الحرب. فالمؤمن المسيحي هو جزء من الوطن شاء أم أبى، وإذا توافرت لديه القناعة الكاملة إنه يدافع عن أرضه ضد هجوم المعتدي، وإن وطنه ليس المبادئ في القتال وليس لديه مطامع جائزة في حربه الدفاعية، فلست أجد وهذا اعتبار شخصي – ما يمنع المؤمن من القيام بواجبه الوطني لأنه يكون بذلك:

أولاً: قد استجاب لدعوة الكتاب المقدس التي تحث على طاعة الرؤساء والسلطين ولا سيما في أمر لا يتعارض مع مشيئة الله، أي الحرب العادلة.

ثانياً: قد أسهم عن قناعة أخلاقية وأدبية في الدفاع عن وطنه ونفسه وأهله.

ثالثاً: قد أعرب عن إخلاصه وتضحيته في سبيل الحفاظ على عزة قومه وبلاده وأمتة.

ولكن ماذا يحدث إن كانت دولة المؤمن هي المعتدية؟

بكل بساطة أجيب: الرفض القاطع في الاشتراك في الحرب قد يبدو هذا الرأي مرفوضاً لدى أصحاب المطامع، وقد يعتبر في نظر البعض الآخر خيانة وطنية ولكن كيف يمكن للمؤمن المسيحي أن يخوض حرباً غير مقتنع بعدالتها روحياً وأدبياً وأخلاقياً؟ إن المقياس الأول في القيم المسيحية هو "إرادة الله" وحين يسأل المؤمن أو الكنيسة:

هل إرادة الله أن تعتدي دولتي على حقوق الدول الأخرى وتستولي على أراضيها وتستغل مواردها من غير حق؟

فإنه يقف أمام طرح أخلاقي وديني معاً؛ والجواب من غير شك يكون مناقضاً لسياسة تلك الدولة وأغراضها. ولا ريب أن المؤمن، في مثل هذه الأحوال، يعاني من أزمة أخلاقية وروحية لا يتحرر منها إلا حين يستقر على رأي لا يتنافى مع قيمة المسيحية ويرضى ضميره أيضاً.

والجدير بالذكر أن عدداً لا يستهان به من أبناء ألمانيا الهتلرية، ممن ينتمون إلى طوائف دينية وأحزاب اجتماعية وسياسية مختلفة، فضلوا الهرب من ألمانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية على البقاء فيها والرضوخ لإرادة هتلر النازية. وكذلك فعل عشرات الألوف من المجندين الأميركيين إبان حرب فيتنام لاقتناعهم، أخلاقياً ودينيّاً، إن الحروب التي دعوا لخوضها هي حروب غير عادلة. وفي مثل هذا الرفض تحقيق لعدة أهداف منها: التعبير عن موقف مسيحي صادق، وإثارة قضية أخلاقية على صعيد جماعي، وإيقاظ الرأي العام على ما يجري من ظلم، وأخيراً شعور المرء بالرضى الذاتي لأنه اتخذ موقفاً ينسجم كلياً مع قناعاته الشخصية وإرادة الله.

وهنا لا بد من التنويه أن هذا الموقف الشخصي قد يكون موقف الأقلية الواعية الذي قد يتناقض مع اتجاه الأغلبية الساحقة المنجرفة مع تيار العاطفة العمياء ولا سيما في المجتمعات الشرقية التي تتحكم فيها العواطف فتلجم فوق العقل والمنطق. ومعنى هذا أن المؤمن يتعرض من جراء اتخاذ ذلك الموقف إلى الاضطهاد والنبذ وربما القتل بتهمة الخيانة الوطنية فلكل شيء ثمن وقد يكون الثمن باهظاً جداً.

كلمة ختامية

وبعد، أن ما ورد في الصفحات السالفة من آراء ليست سوى نظرات عامة حاولت فيها أن أمس بعض لباب الحقيقة كما استخلصها من تعاليم الكتاب المقدس. ولست ادّعي أن ما جاء في هذه الصفحات من تعليقات هو القول الفصل، إنما كان لا بد من معالجة هذه القضية بكثير من التبصّر والجديّة، لأن أوضاعنا المشرقية الراهنة تستدعي مثل هذا الاهتمام البالغ في عرض جوانب هذه الطروحات التي أهملها قادتنا المسيحيون العرب زمنًا طويلاً لأسباب لا داعي لذكرها في هذا المجال ولعلمهم على حق في ذلك.

إن الحرية التي يتمتع فيها الفكر المسيحي خير ضمان للمؤمنين الباحثين في الحق الإلهي شريطة أن يتوافر لديهم الإخلاص والنية الصادقة. وقد يرى البعض أن ما تعارف عليه القدامى من رجال الكنيسة وقادتها هو الأحق والأصلح، غير أن الحقيقة قد لا تكون دائماً كذلك لأن المجتمعات تتعرض إلى التحول والتغيير. صحيح أن المبادئ الأساسية هي ذاتها، إنما الرؤيا الجديدة في فهم هذه المبادئ واستيعابها بفعل ما تفرضه الظروف المستجدة هي التي تسعفنا على إحراز إدراك أكثر وعياً وشمولاً لهذه المبادئ، فبولس، مثلاً، كان معجباً بعدالة القانون الروماني فأطراه، ولكن بولس نفسه ذهب ضحية نزوات إمبراطور مجنون ظالم.

لهذا فالمعقول في هذه الدراسة هو على الرؤيا الفردية والقناعة الشخصية بمقدار ما تنسجم مع القيم المسيحية التي نصّ عليها الكتاب المقدس. وقد تختلف الآراء باختلاف هذه القناعات ولكن إن عمد أربابها بحثها وتشريحها بروح متجردة، وعقل متفتح ونظرة شمولية فقد تلقت آراؤهم حول أكثر من قضية وبالتالي فإن مجرد البحث في هذه الموضوعات المحرمة في أدبنا المسيحي الإنجيلي العربي يشرع أمام مفكرينا مجال الرؤيا على آفاق أكثر رحابة من آفاق السالفين.

الخدمة العربية للكرزة بالإنجيل هي هيئة إرسالية شغفها نشر كلمة الله في العالم العربي عبر الإنترنت وعبر وسائل إلكترونية أخرى. وتقوم بتوزيع الكتاب المقدس مجاناً للجالية العربية في أميركا الشمالية والقطر العربي وبلدان العالم. بالإضافة إلى مجموعة من الأقراص المضغوطة التي تحتوي على كتب روحية، عظات، تراتيل والكتاب المقدس. لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بنا.

يحفظكم الله ويملاً حياتكم بالصحة والسعادة والسلام.

أسرة الخدمة العربية للكرزة بالإنجيل